عصبة الامم والعراق

سوسة

327.567
S964uA

بحث علمي دولي

DSCA

عصبة الامم والعراق

للدكتور نسيم سوسه

Copyright Author. Cat. Sept. 1935

نشر تباعاً في جريدة العالم العربي

48311

طبع في دار الطباعة الحديثة بغداد

١ مقدمة
٢ نبذة عن تاريخ تأسيس العصبة
٣ الغاية من تشكيل العصبة
٤ العصبة وموقعها السياسي الحقوقي
٥ تشكيل عصبة الامم وانظمتها الداخلية
٦ جمعية الامم
٧ مجلس العصبة
٨ السكرتارية
٩ المحكمة الدولية للستديمة
١٠ الهيئة الدولية للعمل
١١ مالية العصبة
١٢ عصبة الامم والانتداب
١٣ عصبة الامم والمعاهدة الانكليزية ـ العراقية الاولى
١٤ معاهدتنا الجديدة
١٥ دخول العراق عصبة الامم
١٦ الخاتمة

﴿ مقدمة ﴾

موضوع عصبة الامم هو موضوع حيوي قد يهمنا في الوقت الحاضر ، سيما وقد اصبحنا على عتبة باب العصبة آملين في الدخول لعضويتها بعد امد غير بعيد ، ولذا فلابد من ان نعرف شيئاً عن تاريخ منشأ هذه المؤسسة وكيفية تشكيلها وما قد يكون للانتداب من العلاقة فيها فنتمكن من التوصل الى المعرفة عن كيفية قبولنا للانخراط في سلك عضويتها وما عسى ان يكون من تأثير دخولنا العصبة في موقعنا السياسي الحقوقي

وهنا قبل ان نبحث في الموضوع اود ان ابدأ ملاحظة صغيرة تجاه الفرق بين اللفظين « عصبة » و « جمعية » فمن الرجح لازالة الالتباس ان نستعمل لفظ « عصبة » على لفظ « جمعية » عندما نقصد عصبة الأمم بصورة عامة وذلك لانه كما سنرى فيما يلي سنستعمل لفظ « جمعية » عند الاشارة الى الجمعية العمومية وهي جمعية عصبة الأمم التي تكون ركناً من اركان العصبة الاربعة ، كما ان مجلس العصبة هو ركن آخر للعصبة ، وهذه قد تتألف من ممثلي كافة الدول التي لها حق الدخول بين اعضاء العصبة الاممية الاصلية

﴿ نبذة عن تاريخ تأسيس العصبة ﴾

ولا حاجة لاطالة البحث في تاريخ تأسيس العصبة . ففكرة ايجاد تفاهم دولي يرجع الى الازمنة الغابرة وقد اختلفت حينذاك العوامل التي اشتغلت في سبيل ايجاد تلك الفكرة فكانت اما دينية او اقتصادية او سياسية غير ان الفكرة لم تنزل الى حيز العمل بصورة تستحق الذكر الا بعد انتهاء الحرب الكونية ، فالحرب العظمى وما حاضنها من مخترعات لم يكن ليحلم بها العالم كالغواصات والغازات السامة والمدافع الضخمة والطيارات وقذائفها انزلت بالدول الى هاوية الرعب والاهتمام لما رأته من امكان الهدم بواسطة مخترعات المدنية الحاضرة وقد ظهر باجلى بيان لزوم تشكيل نظام او اتفاق دولي لحل المسائل الدولية المعقدة للشكاة وذلك لتلافي الامر قبل امكان وقوع حرب بين الدول فتهدم صروح المدنية التي امست كعبة التفاخر والتخاوف في آن واحد ، وعليه بعد ان حطت

الحرب اوزارها اخذ كبار السياسيين من الدول العظام يفكرون في ترتيب منهاج لتشكيل مؤسسة يمكن منع الحروب بواسطتها ، وكان بالاخير ان رتب للنهاج لاتفاق دولي فقامت عليه مؤسسة عصبة الأمم التي نحن بصددها ، ونظام هذه العصبة او قانونها الاساسي او كما يسمونه احياناً صك عصبة الأمم اصبح القسم الاول من معاهدة فرسايل ويحتوي على ست وعشرين مادة من مواد المعاهدة المذكورة لتنظيم شؤون عصبة الأمم ، فتاريخ العصبة اذاً هو نفس التاريخ لمعاهدة فرسايل التي امضيت بفرسايل في ٢٨ حزيران ١٩١٩ وفي نفس المحل الذي اعلن به انتصار المانيا وتأسيس الامبراطورية الالمانية في ١٠ مايس سنة ١٨٧١

اما الاعضاء الاصليون في العصبة فقد كان عددهم تسعة وعشرين عضواً وهم الحلفاء الاصليون والمشتركون الذين وقعوا على معاهدات الصلح (ما عدا الولايات المتحدة) ونضيف على هؤلاء ثلاثة عشر عضواً من الدول المحايدة التي دعيت الى ان توقع على صك العصبة ، اما العصبة فتقبل لعضويتها اي دولة او مملكة او مستعمرة قائمة بحكم نفسها بعد اخذ ثاني الآراء التي تصادق على تمثيلها في حظيرة العصبة واستناداً على هذا الشرط في الصك دخل العصبة اربع عشرة دولة اخرى فاصبح عدد مجموع الاعضاء في العصبة ستاً وخمسين دولة غير انه قد انسحب بعد هذا دولتان من اميريكا الجنوبية فامسى عدد الاعضاء الحاضر اربعاً وخمسين دولة . (ولابد من ان اشير في هذا المقام انه لم تكن للمانيا قد قبلت في حظيرة العصبة حتى سنة ١٩٢٦)

﴿ الغاية من تشكيل العصبة ﴾

اما الغاية الجوهرية من تشكيل هذه العصبة فهي تنمية وتقوية التعاضد الدولي وكذلك ضمان السلام والصلح العام بين امم العالم وقد جاء في مقدمة صك العصبة ما تلقيه العضوية في العصبة من الواجبات والمسئوليات فواجب على الدول في العصبة ان تضمن وتتعهد تنفيذ ما يلي :

(١) أن تقبل بعض العقود التي من شأنها ان تضمن عدم الرجوع الى الحرب

(٢) وان تحفظ وتحترم العلائق الدولية العمومية التي تبتنى على اسس الشرف والعدالة والتصريح غير السري

(٣) وان تراعي قواعد واصول الحقوق العمومية الدولية والمعترف بها كقاعدة اساسية لسير الحكومات

(٤) واخيراً ان تعمد دوماً الى نشر العدالة وان تحترم الصكوك والمعاهدات الدولية بين كافة الشعوب القائمة على نظام الحكومات المستقلة

هذه هي الفكرة الاساسية في غاية تشكيل عصبة الامم وهي كما تظهر لنا في الكلام قد تمثل، ولا شك، فكرة شريفة وتسجل مفخرة بمعناها، غرضها خدمة الانسانية المحضة، وما هنالك من الحقوق المقدسة بين الدول . الا ان هناك فريقاً من العلماء وسيما السياسيين المنتمين الى الدول الخاسرة في الحرب العظمى او الدول الصغيرة الضعيفة يبذلون جهودهم في اثبات رأيهم . ان الغاية الحقيقية من تشكيل العصبة لم تكن الا ايجاد قوة معنوية تضمن شروط تنفيذ معاهدة فرساي التي هي غايتها معاقبة المانيا . ويزعمون ان تلك القوة الظافرة رتبت مناهجها لتحفظ دائماً ميزانية الاكثرية الساحقة للدول العظمى للفكرات في ايجاد العصبة وقد يرى هؤلاء انه لم يكن في انظمة العصبة سوى حيف ظاهري يقع على الدول الصغيرة عندما تود هذه الدخول الى وسط العصبة ولكن لو دققنا في نظام حياة الدول ـ وعلى الخصوص في نظام الحياة القائمة على اسس المدنية الحاضرة ـ لرأينا ان مبدأ المساواة السياسية لا وجود له بل ولا يمكن وجوده فهو شيء اقرب الى الخيال منه الى الحقيقة ، نعم ، يمكن ويجب ان يكون في العالم مساواة في المحافظة على الحقوق الشخصية والدولية في الصلات القانونية ولكن يتعذر ايجاد مساواة سياسية بين الدول ، فنظرة الى بريطانيا الجبارة وهل يمكن ان تقف هذه الدولة العظيمة على نسق المساواة السياسية مع دولة « لكزنبرك » الصغيرة والاثنتان عضوان في العصبة ؟ !

﴿ العصبة وموقعها السياسي الحقوقي ﴾

ولنعد الآن الى الاجابة على السؤال الآتي : « ما هو موقع عصبة الأمم من الوجهة الحقوقية

السياسية ؟ هل يمكن ان نعتبر العصبة كدولة ذات سيادة مستقلة شان الدول العظام ، واذا لم تكن كذلك فما هو موقعها ؟ » نحن لا ننكر همية موقع العصبة لدى الدول عامة فهذه الاهمية قد تظهر للعيان باجلى بيان اذا شرحنا اعمالها الجليلة ومداخلاتها فى شؤون الدول وما جلته من للمضلات الدولية الا اننا لا يسعنا ان نعتبر العصبة كما يزعم بعض علماء الحقوق الدولية بانه يمكن الاعتراف بها كدولة مستقلة لها من الوظائف والحقوق ما للدولة فى هذه الحقوق والوظائف وذلك لان هذه النظرية لا تتوافق مع روح النظريات الحقوقية الدولية إذ ان موجودية الدولة حقوقياً تستوجب اولاً ، موجودية شعبية إذ لا يمكن ان تتألف دولة ما بدون شعب . وثانياً ، موجودية ارضية إذ لا يمكن ان تتكون امة ما بدون ارض وسعتها معينة وحدودها معروفة تتنفذ بها قوانين الحكومة وسيطرتها ، وثالثاً ، موجودية حكومة تمثل الشعب الخاضع لحكمها ضمن حدود الاراضي للعينة ، ورابعاً موجودية استقلال سياسي وسلطة غير مستمدة من خارج منطقة الاراضي المعينة إذ بدون الاستقلال والسلطة يتعذر تشكيل نظام الدولة وكيانها ، اما عصبة الامم فهي لا تتفق بنظامها مع اي من الشروط الاساسية لموجودية الدولة ولعل البعض يؤيدون بانها تتفق مع الشرط الرابع اي موجودية الاستقلال والسلطة الا ان اكثر العلماء فى الحقوق والسياسة الدولية يزعمون بذور الشك فى سلطة العصبة اذ ليس هناك من قوة مادية لتنفيذ كل ما تقرره عصبة الامم ، وقد عبر احد الكتاب عن رأيه فى موقع العصبة فبيّن انه لم تكن العصبة « سوى دار دولي عام يدخله كل من وافق على مقررات الدول المعظمة الظافرة وليست موجوديتها الا لحل بعض مشكلات قد طرق بابها متقدمو الرجال العظام فى العصور السالفة »

﴿ تشكيل عصبة الامم وانظمتها الداخلية ﴾

ونعود الآن الى كيفية تشكيل العصبة والى البحث فى انظمتها الداخلية : تتشكل العصبة من اربعة اركان سياسية وهى : (١) الجمعية العمومية (٢) مجلس العصبة (٣) السكرتارية العمومية (٤) محكمة التحكيم الدولية للستديمة . ويمكن ان نضيف على الاركان الاربعة ركناً خامساً وهو مجموع اللجان والدوائر الفنية والاقتصادية البحتة

﴿ جمعية عصبة الامم ﴾

تتألف جمعية العصبة من ممثلي كافة الامم التي لها حق الدخول في عضوية العصبة الاصلية ولكل دولة من الاعضاء صوت واحد في الجمعية وحق انتداب ثلاثة ممثلين يؤلفون الصوت الواحد عند اخذ الآراء اما عدد الفنيين الذين يمكن ان تنتدبهم الدولة للالتحاق بالممثلين الثلاثة فغير محدود ، تجتمع الجمعية في شهر سبتمبر من كل سنة ويدوم الاجتماع في الاحوال الاعتيادية شهراً واحداً وقد يمكن للجمعية ان تجتمع في ما عدا ذلك اذا نادت الظروف لوجود احوال خطرة

وتخوض الجمعية غمار البحث في اي موضوع ضمن منطقة اعمال العصبة او ما يكون له من التأثير على السلم الدولي وعادة تراجع اعمال السنة الفائتة وتهيئ منهاجاً لاعمال جديدة للسنة التابعة وتصوت على الميزانية وتنتخب الاعضاء غير الدائمين في المجلس ، اما كل ما تقرره الجمعية فيجب ان يكون قد حصل على اجماع الآراء ليكون نافذاً الا ما يقرر في القضايا التي تشمل الانظمة الداخلية او القضايا التي يشير اليها الصك بنوع خاص وللقرارات بشأن هذه القضايا تؤخذ على قاعدة اكثرية الآراء الصادقة للاعضاء الممثلة في الاجتماع

﴿ مجلس العصبة ﴾

يتألف مجلس العصبة من اربعة عشر عضواً عاملين وهم اعضاء دائمون يمثلون الدول العظمى اي بريطانيا العظمى وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان وممثلو تسعة دول اخرى غير دائمين يُنتخبون من بين الدول المتعضية وقد تنتخب الجمعية كل سنة ثلاثة من الاعضاء غير الدائمين لمدة ثلاث سنوات و يتقلدون مهام مركزهم حالا بعد الانتخاب (ولابد من ان نذكر في هذا المقال ان صك العصبة يشير الى ان يسند كرسي دائمي في المجلس الى الولايات المتحدة اذا وافقت بالدخول في حظيرة العصبة) ، وكل عضو من اعضاء المجلس يمثل صوتا واحداً ولا يمكن للدولة ان ترسل سوى مندوب واحد فقط اما طريقة اخذ الاراء في القرارات فهي لا تختلف عن القاعدة المتبعة في الجمعية

ووظائف المجلس قد تنحصر فى النظر فى المنازعات السياسية وتحضير مناهج نزع السلاح وتحديده والمراقبة على مجرى نظام الانتدابات ،وعملياً قام المجلس مباشرة باعمال مستعجلة هامة ويمكننا عدا هذا ان نعتبره كلجنة تنفيذية اجرائية لمقررات الجمعية ، ومن وظيفة المجلس ايضاً ان يصادق على التعيينات التى يتم فيها السكرتير العام فى السكرتارية

﴿ السكرتارية ﴾

ولما كان مقر العصبة هو جنيف ففي طبيعة الحال يكون مقر السكرتارية فى جنيف ايضاً ، وقد تتألف السكرتارية مما يقارب الخمسمائة شخص من رجال ونساء وهؤلاء للموظفون، وهم يمثلون حوالي اربعين دولة مختلفة ، لا يحملون اي مسئولية الى الحكومات للمنتمين اليها بل انهم موظفون من قبل العصبة تعينهم العصبة وتدفع العصبة رواتبهم وقد يكونوا مسئولين لها ولها فقط وتعود مراقبة الاشغال العامة للسكرتارية الى السكرتير العام وقد يرجع اليه ايضاً تعيين اعضاء السكرتارية بموافقة المجلس و بفضل وظيفته الاولية فهو يكون فى الوقت نفسه سكرتيراً عاماً للجمعية والمجلس ، وللسكرتير العام مساعد خاص وسكرتيران آخران عاملان، اما انتخابه فيرجع الى المجلس مع موافقة الجمعية العمومية

وقد تنقسم اعمال العصبة التى تقوم بها السكرتارية الى شعب وكل شعبة تكون بمثابة سكرتارية الى احد اللجان المسئولة بالقيام فى احد الاعمال . اما الشعب فيبلغ عددها الاحد عشرة وهي :

١ — شعبة نزع السلاح
٢ — شعبة الاقتصاد والمالية
٣ — شعبة الصحة
٤ — شعبة الاستخبارات
٥ — شعبة العدلية
٦ — شعبة الانتدابات

٧ — شعبة القومسيونات الادارية لاراضي «السار» وللمدينة الالمانية للمستقلة « دانزيغ » ولاجل الاقليات

٨ — شعبة السياسة

٩ — شعبة المسائل الاجتماعية (كمسألة الافيون والتعاطي في بيع النساء والاطفال وحماية الاطفال)

١٠ — شعبة التنقلات

١١ — شعبة التعاون الفكري والفروع الدولية وتقوم السكرتارية بالشغل السكرتاري للعصبة ايضاً كحفظ القيود والمحابرات وجمع المستندات ونشر التقارير وتسجيل المعاهدات وتهيئة ما يلزم لعقد المؤتمرات وترجمة الصكوك الى اللغتين الرسميتين (الافرنسية والانكليزية)

﴿ محكمة التحكيم الدولي المستديمة ﴾

وقد كان ولا ريب من الضروري ان يكون للعصبة ركن قضائي يقف امامه الخصوم من خواصه الكف عن ارهاق الدماء البشرية ، ففكرة موجودية هذا الركن قد نجد اساسها في احدى مواد ميثاق العصبة التي عهدت الى المجلس تحضير القواعد والاسس لايجاد العضو القضائي وكان من انتاج تلك المادة ان تشكلت محكمة دولية معروفة باسم « محكمة التحكيم الدولي المستديمة » لتحل محل محكمة لاهاي المشكلة قبل الحرب والتي لم تكن لتعتبر سوى محكمة سياسية موقتة اذ كان يتوقف اجتماعها على الضرورة الماسة بعد حصول الموافقة بين الخصمين واختيار عدليها ورغم اتصال هذه المحكمة العدلية الدولية الجديدة بالعصبة فهي مستقلة عنها في شؤونها وقد يجوز للدول الغير ممثلة لدى العصبة ان تشترك مع الاعضاء الموقعين على صك العصبة وتشكيل المحكمة وقد بلغ عدد المشتركين من الدول في قبول شروط المحكمة وتأسيسها اربعة وخمسين دولة

اما عدد قضاة المحكمة فهو احد عشر اصليون واربعة ملازمون تعينهم الجمعية والمجلس باجتماع كل منهما على حدة باكثرية الاصوات المطلقة وقد يختاران القضاة من لائحة اسماء اشهر القضاة المبعوثة

من قبل الدول للتعضية ومدة وظيفة القضاة للمنتخبين تدوم تسع سنوات ويمكن اعادة التعيين ، اما رئيس المحكمة فينتخب لمدة ثلاث سنوات وكذلك نائبه ويمكن اعادة الانتخاب

المحكمة تعقد جلستها في كل سنة وتنعقد ايضاً اذا تطلبت ظروف خاصة للقيام بوظيفة التحكيم ، اما حق للرافعة امام المحكمة فينحصر في الدول فقط اي لا يجوز ان يكون للدعي او للدعي عليه شخصاً بل يجب ان يكون الخصوم دولاً ويعطى الحكم باكثرية الاصوات

اما تحكيم المحكمة فقد يكون مبدئياً اختيارياً للدول المتخاصمة اي ان يكون رفع الدعاوي امام المحكمة بموافقة الخصوم فقط الا انه يوجد مادة في عدد غير قليل من المعاهدات الدولية الحديثة العهد تشترط على المتعاهدين ان يرفعوا كلما يحدث بينهم من الخلاف الى المحكمة الدولية للستديمة وهذا بالطبع يعني ان تحكيم المحكمة يصبح اجبارياً على الدول التي تعاهدت بينها على رفع نزاعاتها الى المحكمة

ولعل القاريء يتساءل عن القوانين التي تتبعها المحكمة عند اعطاء حكمها وحقه ان يتساءل اذ يجب ان يكون مجموعة قوانين منظمة لتقوم المحكمة بتطبيقها شأن المحاكم للدنية الا انه ويا للاسف لم ينته حتى الآن مشروع تنظيم الحقوق الدولية الذي سعت عصبة الامم لانفاذه منذ سنوات عديدة (راجع مقال للمؤلف عن المؤتمر الدولي لتجميع حقوق الدول نشر في اعداد « الزمان » المؤرخة ٣٠ ايلول ١٩٣٠ و ٨ و ١٥ تشرين الاول ١٩٣٠) وعليه فقد تستند المحكمة على اسس الحقوق الدولية للعترف بها من قبل الدول للتمدينة ، بالاجمال يمكننا ان نقول ان المحكمة الدولية هي محكمة قانونية اكثر منها سياسية وكثيراً ما تقوم بدور استشاري عندما يطلب رأيها من قبل المجلس او الجمعية فيما يتعلق بشؤون قانونية

﴿ الهيئة الدولية للعمل ﴾

هذه هي اهم اركان العصبة وقد نضيف عليها اللجان الفنية والاخصائية التي من شأنها تحسين الحياة الاجتماعية البشرية ، وهل من ينكر الاعمال الانسانية التي قامت بها العصبة ؟ فقد اتخذت الاحتياطات اللازمة لوقاية البلاد من الامراض السارية وسعت في سبيل تحسين حالة المسجونين

ومنع المتاجرة بالحشيش وغيره من المواد الفتاكة وجدير بنا ان نشير الى الاعمال التي قامت بها العصبة فيما يختص بحقوق المرأة ورعاية الاطفال القصّر

ولا بد من ان نشير عدا هذا الى الهيئة الدولية للعمل التي كانت قد نصت معاهدة فرسايل على تأسيسها ، اما وظيفة هذه الهيئة فهي تتعلق بالمشاريع الصناعية وحياة العمال وملخص الكلام عن وظيفة هذه الهيئة الدولية هي :

« ١ — جمع وضبط التعاليم الفنية عن محيط العمل وشروط عملهم وتوزيع هذه الايضاحات والاستفسارات المراجع ذات الصلاحية

« ٢ — النظر في الدعاوي والشكاوي الخصوصية المتعلقة بين العمال ورؤسائهم

« ٣ — تحضير وتنظيم الاشغال المؤتمر العام الدولي للعمل الذي يجتمع في كل سنة للبحث عن الطرق الموصلة لسعادة ورفاهية العامل »

وقد تتألف الهيئة من مدير ومن مجلس اداري دائمين وقد يبلغ عدد الموظفين والاخصائيين القيام في اشغال هذه المؤسسة ما يقارب الاربعمائة شخص من رجال ونساء وهؤلاء يمثلون حوالي الخمسة والثلاثين دولة ، اما المدير فيعين من قبل ادارة المجلس الاداري وقد يتألف هذا المجلس من اربعة وعشرين عضواً اثني عشر منهم يمثلون حكوماتهم الخاصة والاثني عشر الباقيين ستة منهم يمثلون رؤساء العمال وستة يمثلون العمال والصناع . اما ميزانية المؤسسة فقد تبلغ ما يقارب الثلثمائة الف باون سنوياً وهذه تدفع بواسطة ميزانية العصبة على اساس التقسيم النسبي

ويقع بناء الهيئة الدولية للعمل في جنيف في وسط حديقة خضراء ويضم هذا البناء الانيق مكتب العمل الدولي او الدائرة الدولية للعمل مع غرف الاجتماعات والمكتبة واني لم ازل اتذكر زيارتي هذا البناء الحديث الزاهي فصادف ذهابي نهار الاحد إذ كان البناء موصداً و بعد اقناعي الحارس باني من العراق ولا يسعني التأخر اكثر من هذا النهار فتح لي الغرف وأراني كلما يستحق

ان يراه الرائي وكم كان سروري عندما رأيت اكثر الغرف مزينة باثاث نادرة وكل قسم منها قد اهدته احدى الدول فتتجلى امامك روح التعاون الدولي ممثلة في تلك الهدايا المختلفة باجلى مظاهرها وكم تمنيت لو كان هناك غرض يمثل العراق سيما وقد وجدت كثيراً من الامم الشرقية ممثلة في ذلك البناء الجميل بهداياها الثمينة فنحن ننظر بعين الأمل الى ذلك النهار الذي سيصبح العراق فيه كسائر الأمم الراقية ممثلاً في المؤتمرات الدولية الخطيرة وفي كل مشروع يرمي الى التعاضد والتفاهم الدولي

﴿ مالية العصبة ﴾

ويقوم بنفقات العصبة الاعضاء انفسهم فكل دولة تدفع سنوياً ما يناسب قابليتها للدفع وقد يعهد الى الجمعية ان تحكم بهذه المقدرة النسبية بين الدول المنتمية، اما ميزانية العصبة الى سنة ١٩٣٠ — ١٩٢٩ للقيام بنفقات العصبة والمحكمة الدولية والدائرة الدولية للعمل فبلغت ما يقارب السبعة عشر مليون ربية . وبريطانيا العظمى لمكانتها العليا بين الاعضاء تفوق جميع الدول المنتمية بدفعها ما يقارب للمليون ونصف ربية ولا ندري اي مبلغ ستقدره الجمعية ليكون نصيبنا من الاشتراك في القيام بنفقات العصبة الدولية . اما اقل مبلغ فتدفعه البانيا احدى الدول الصغيرة وهو لا يتجاوز الستة عشر الف ربية

﴿ عصبة الأمم والانتداب ﴾

قد بحثنا فيما سبق عن تشكيل عصبة الامم وانظمتها ونعود الآن الى اهم ما يتراءى لنا نحن العراقيين في نظام عصبة الأمم الا وهو قضية الانتدابات . ولا غرو فكل ما يتعلق في تشكيل نظام الانتداب وتطبيق احكامه يهمنا مباشرة إذ اننا كما سأشرح فيما بعد لا نزال نتقلب على سرير وضعنا الشاذ ولم نتملص بعد كما يعتقد البعض من نير هذا النظام الغريب الغامض ، اما قانون الانتدابات فهو حديث جديد لم يسبق له مثيل في التشكيلات السياسية الدولية وهو في نظري لا يخلو من الغموض والتمويه وسوف ترينا الايام المقبلة نتائجه بعد انفجار قنبلة السخط والتذمر من قبل الشعوب

الخاضعة للقوات المنتدبة . وعدا هذا السخط فنضيف تنافس الدول الجبارة الذى لا تزال حركاته فى مكمن فلا يلبث ان يبعث شراره موقداً نار الحروب والخلافات ثانية

اما تشكيل نظام الانتدابات فيرجع الى نص المادة الثانية والعشرين من صك العصبة وهذه المادة تنص على ان بعض البلدان والمستعمرات التى لم تعد بعد الحرب خاضعة لسيادة الحكومات التى كانت تابعة لها فى السابق والتى سكانها عاجزون عن القيام بالحكم الذاتي حسب الشروط الدولية الحديثة يجب ان تعهد شؤونها الى الأمم الراقية التى بفضل تجاربها ومواقعها الجغرافية هي اوفق لان تتحمل هذه المسؤولية متى قبلت هذه الوصاية ووافقت عليها وهى تقوم بوصايتها باسم عصبة الأمم بصفتها منتدبة عنها ، ونظام الانتدابات حسب هذا النص هو من شأنه السعي الحثيث لترقية الشعوب التابعة للانتداب وتدريبها وهذا قد يكوّن وظيفة مقدسة من وظائف المدنية وعذا ولا ريب يؤكد حسن النية فى تشكيل قانون الانتداب إذ انه مبني بالظواهر على مبدأ العمل الانسانى الطيب والخالي من كل شائبة او خداع او نفاق واوضح برهان على ذلك ما اشترطه نص المادة المذكورة على وجوب وضع امانى هذه البلدان محل الاعتبار قبل كل شئ فى انتقاء الدولة المنتدبة الا اننا نقول ومع مزيد الاسف ان هناك اجحافاً واقعياً حدث ولا يزال يحدث فى البلدان التى نبحث عنها فى اصول تطبيق شروط الانتداب وعلى الخصوص فيما يتعلق بالشؤون الخارجية لهذه البلاد

وقد تنقسم البلدان تحت الانتداب الى ثلاثة اقسام وهذا التميز والاختلاف مبني على درجة رقي الشعب ومركزه الجغرافي وشرائطه الاقتصادية الى غير ذلك من الاحوال والظروف ، اما بلادنا العربية كسوريا وفلسطين وشرق الاردن والعراق فقد وافقت الدول العظمى — لحسن الحظ من جهة ولسوء الحظ من جهة اخرى — ان تعدها من الدرجة الاولى معتبرة اياها بالغة درجة راقية يمكن اعتبار موجوديتها كأمم مستقلة استقلالاً مبدئياً على شرط ان تدار ادارتها من قبل دولة منتدبة وبمعونتها الى ان تبرهن هذه الامم على مقدرتها لقيادة نفسها بنفسها اما اذا قلت لحسن الحظ فانما اعني الاعتراف برقي بلادنا وما لها من تأريخ مجيد وماضي جليل تميزها عن باقي الامم الشرقية

المتأخرة واذا قلت لو فالحظ فانما انا اقصد وضعنا الشاذ الحاضر إذ حالتنا اصبحت شبيهة بمن يسلم الشاة الى الذئب مشترطاً عليه ان يتفقد شؤون الشاة دون ان يفترسها وعليه فقد اصبحت حالة بقية البلاد الافريقية التي تحت الانتداب والتي لم تبلغ درجة راقية اوضح واثبت مما نحن عليه اليوم إذ حالة هذه البلدان الافريقية معروفة وضحة وهي شبيهة بالشاة التي تعطى للذئب على شرط ان يفترسها بطريقة مقبولة تحت بعض القيود والتحديدات

واخيراً تنص هذه المادة على ان قومسيوناً دائماً يُعين وتكون وظيفته محدودة في قبول ودرس البيانات السنوية الواردة عليه من قبل دول الانتداب واعطاء رأيه في المسائل التي تتعلق بتنفيذ قانون الانتدابات ، وقد يتشكل هذا القومسيون من احد عشر عضواً ووظيفته ان يتفقد شؤون البلدان تحت الانتداب ويدقق التقارير المبعوثة من قبل القوات المنتدبة عن عصبة الامم بشأن ادارة شؤون تلك البلدان وهذه القوات هي فرنسا وبريطانيا وبلجيكا واوستراليا واليابان ونيوزيلاند وافريقا الجنوبية . اما اعضاء القومسيون فهم لا يمثلون اي دولة من الدول بل انهم مستقلون عن الدول التي ينتمون اليها وهم على العموم قد يكونون من الاخصائيين في ادارة شؤون المستعمرات . وقد يحضر ممثل رسمي من الدولة المنتدبة اجتماعات القومسيون الخاصة بدرس تقرير تلك الدولة عن البلدان التي تحت انتدابها ليجيب على الاسئلة التي يلقيها القومسيون عليه او ليضيف بعض الايضاحات المطلوبة على تقرير الدولة التي يمثلها

ويمكن لبعض الاشخاص المسئولين ان يرفعوا بعض التشكي الى القومسيون الا انه يتحتم على القومسيون ان يعتبر هذه الشكايات مراعياً ما ترفعه من البيان الحكومة المنتدبة واخيراً يقدم القومسيون تقريره الى مجلس العصبة وهذا ينشر التقرير ليطلع عليه الرأي العام فيكون نشره بمثابة وسيلة المحافظة على اهل البلدان تحت الانتداب

﴿ عصبة الامم والمعاهدة الانكليزية ـ العراقية ﴾

هذه بعض النقاط الجوهرية في تشكيل نظام الانتدابات والآن سأبحث قليلاً في الدواعي التي

أدت الى ابرام معاهدتنا الاولى مع بريطانيا العظمى وما كان لها من التأثير في موقفنا السياسي الحقوقي ، ولا شك في اننا نتذكر سنة (١٩٢٠) المشئومة وكيف صادق في تلك السنة المجلس العالي الذي كان ملتئماً في سان ريمو حينذاك على منح بريطانيا الانتداب على العراق . وبالفعل كانت بريطانيا قد رتبت نص الشروط لنظام انتدابها على العراق وعرضته على جمعية العصبة للنظر فيه في ٩ ديسمبر (١٩٢٠) على انه لم يعرض هذا النص للنشر فكان سرياً لاسباب مجهولة وقد فتح امام الرأي العام في شهر فبراير سنة ١٩٢١ بواسطة احد الصحفيين الاميركيين الذي اباحه على غرة . ونص هذا النظام لم يكن ليختلف الا في القليل من بنوده عن صك الانتداب على سوريا وفلسطين

فثار ثائر حكومة اميركا على اثر اطلاعها على نص الانتداب وقامت تجاهر بانها غير مستعدة للموافقة على هذا النظام البتة ما لم يؤخذ رأيها فيه وهنا تدخل بلية النفط في الموضوع . فالنفط عندنا يا سادتي يذكرني بجزر مياه البحر ومدها فتارة تصعد بنا الآمال فنرى فيه فوائد جمة وثروة طائلة تبشرنا بمستقبل ذهبي وطوراً تنزل المياه بنا الى حضيض المصائب الكثيرة والبلايا العديدة كنظام الانتداب والحماية والوصاية الى ما هنالك من مبتدعات فتترك وراءها ارضاً مبللة بدموع ساخنة تندب حظها على حالتها الغير مستقرة فلا هي تحت الماء ولا هي ارض ناشفة تشم الهواء الحر النقي ، وملخص ما جاء في رسائل الحكومة الاميركية الموجهة الى حكومة انكلترا ان الحكومة الاميركية تعبر عن غيظها الشديد لما حدث من اتفاقيات بين حكومة انكلترا من جهة والحكومتين الافرنسية والطليانية من جهة اخرى تجاه احتكار امتيازات النفط في العراق وتذكر الحكومة الانكليزية على ان اميركا لم تكن قد وافقت خلال المفاوضات في باريس على منح الانتدابات الى بعض دول الحلفاء الا بعد ان حصل التفاهم على جعل الاراضي التي تكون تحت حكم الانتداب مفتوحة الابواب امام الاجانب على السواء دون التفريق او منح الافضلية الى رعايا الدول الحاصلة على الانتداب في تلك الاراضي

وقد دارت مخابرات عنيفة في هذا الشأن فانتهى الامر باعطاء حصة الى الشركات الاميريكية في نفطنا ونضيف الى معارضة اميريكا على نص الانتداب في العراق معارضة بعض الانكليز انفسهم وذلك لما يكلف بقاء الانكليز في العراق من المصاريف الباهظة يقع على خزينة بريطانيا دفعها . واخيراً ، نشير الى معارضتنا نحن العراقيين على نظام الانتداب الى وعود الحلفاء التي ايدت اعطائنا استقلالا تاماً (الا ان معارضتنا ويا للاسف كانت ولا تزال معارضة الضعيف امام القوي فلم يعطوها الاهمية التي اعاروها تجاه معارضة أميريكا او معارضة الاحزاب الانكليزية) ، وعليه رأت حكومة انكلترا ان تتخلص من المعارضات للمار ذكرها باستبدال ميثاق الانتداب بمعاهدة تعقدها مع العراق فاعلنت بعد ان اعتلى عرش العراق جلالة مليكنا رأيها هذا في ١٧ نوفنبر (١٩٢١) الى مجلس العصبة بتقرير ضاف معبرة فيه عن الفوائد التي تنتج من استبدال صك الانتداب بمعاهدة بين انكلترا والعراق تحدد فيها بالتفصيل علاقات الحكومة البريطانية مع حكومة العراق طبقاً لروح صك العصبة وقد جعلت الموافقة من قبل المجلس على الاستبدال للنوى تنفيذه وقد ذكرت شيئاً فيما سبق عن المادة الثانية والعشرين من صك العصبة بشأن الانتدابات وقد نصت الفقرة السابعة منها على وجوب موافقة مجلس العصبة في امر تبديل ما في نظام الانتداب وهذا ما جاء في تلك الفقرة :

« اذا لم تكن درجة السلطة ، وحق المراقبة ، وادارة التي تقوم بها دولة الانتداب معينة ، بحسب اتفاق سابق بين اعضاء عصبة الامم فيجب ان يشرع حالا بتنظيمه من قبل مجلس العصبة » .

وهذا يفسر لنا سبب رفع حكومة انكلترا تقريرها الى مجلس العصبة مباشرة

ويجدر بي في هذه المناسبة ان الفت نظر القارئ الى الشائعة الدارجة بين الكثير من ابناء الوطن مفادها اننا قد تملصنا بابرام المعاهدة الاولى من كابوس الانتداب والحقيقة ويا للاسف تنطق بعكس ذلك اذ اننا لا نزال حتى الآن تحت حكم الانتداب باعتبار الشرائع الدولية . ولعلنا كنا مستقلين نوعا ما في بعض امورنا الداخلية ولكننا حقوقياً لا نزال تحت نير الانتداب في الحال الحاضر وذلك

لان الحكومة الانكليزية لا تزال تحمل المسؤولية تجاه العصبة وقد اكد ذلك السير فيش في التقرير الفائت ذكره بان المعاهدة لم تقم مقام الانتداب انما هي تحدد مسؤوليات انكلترا تجاه العصبة وتفسر العلاقات بين حكومة العراق وحكومة انكلترا والمعاهدة (واعني المعاهدة الاولى) قد تحتفظ بمبدأ الانتداب بكل صفاته ولا تختلف عن الشروط التي تضمنها نص الانتداب الذي رتبته انكلترا ابان الامر وعليه فلا يسعنا الا ان نستنتج باننا سوف لا ننال الاستقلال السياسي (الظاهري) حقوقيا وفي نظر الدول الا بعد دخولنا الى العصبة الامم اي بعد ان نستلم من انكلترا المسؤولية تجاه عصبة الامم

﴿ معاهدتنا الجديدة ﴾

اما معاهدتنا الجديدة فقد اختلفت فيها الآراء فليس بالقليل ممن يجد فيها الفوز المبين والنصر الاكيد بينما هناك جماعة ترى فيها مظاهر القيود والسلاسل الابدية حتى ذهب بعض الخبراء الاستعماريين الى درجة الاعتقاد بان « سيطرة بريطانيا على العراق سوف تكون اشد تأثيراً بموجب المعاهدة الجديدة من سيطرتها بموجب صك الانتداب » . وعلى كل فالاوفق ان لا نبحث فيما يتعلق بالمعاهدة الانكليزية ـ العراقية الجديدة سيما وقد تنص هذه المعاهدة على الا تعتبر بنودها نافذة الا بعد دخول العراق حظيرة العصبة .

﴿ دخول العراق عصبة الامم ﴾

اما للعاملات القانونية فيما يتعلق بدخول العراق عصبة الامم فقد بحث فيها بالتفصيل للسيو فان ريس نائب رئيس لجنة الانتدابات في مذكرته التي رفعها بناء على طلب مجلس العصبة وملخص ما جاء في وثيقة فان ريس انه يقتضي النظر في امر انضمام العراق الى عصبة الامم من وجه للمادة الاولى وللمادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة ، اما للمادة الاولى فتدرج الصفات التي يجب ان تتصف بها الدولة قبل قبولها عضواً في العصبة ومن الوجهة هذه فقد بين للسيو فان ريس ـ واهم مستنده هو للمعاهدة الانكليزية العراقية التي تعترف باستقلال العراق ـ بان العراق قد حاز على الصفات المطلوبة ، واما من وجهة للمادة الثانية والعشرين من ميثاق العصبة التي تشترط على الا تنتهي مشورة الانتداب

الا بعد ان تحصل البلدان التي تحت الانتداب على الكفاءة الكافية لحكم نفسها. فقد استمر للسير فان ريس في بحثه ليبرهن ان الامر يصبح سهلا وتتلاشى العقبات اذا ما قررت الدولة المنتدبة في ان البلدان التي تحت انتدابها قد اصبحت قادرة على الاستقلال بشؤونها وبالاجمال يعتقد للسير فان ريس ان ليس من مشاكل قانونية تقف امام دخول العراق عصبة الامم اذا ما اصرت الدولة المنتدبة على دخوله و بعد ان تتعهد حكومة العراق بالقيام بواجباتها نحو العصبة والنظام الدولي تنتقل جميع المسؤوليات من الدولة المنتدبة الى الحكومة العراقية

ولا بد ، قبل ختام البحث ، ان نقول كلمة عما هي ان تكون الفوائد من دخولنا عصبة الأمم. فليس هناك من ينكر الفوائد التي سوف يجتنيها العراق من دخوله العصبة . الا ان الفوائد قد تكون معنوية اكثر منها مادية بمعنى ان تعترف الدول بموجوديتنا كدولة مستقلة فيمكننا ان نسمع صوتنا امام الدول المتعضبة و بالرغم من ان الحق للقوة فلا بد من ان يكون بعض التأثير المعنوي على الدولة المعتدية من جراء اقوالنا . ولقاء هذه الفوائد سندفع الثمن بالاشتراك في القيام بنفقات ادارة العصبة بالنسبة المعينة و بالخضوع الى سيطرة الاجنبي الاقتصادية واذا قلت السيطرة الاقتصادية فهي السيطرة السياسية بعينها

اما فائدة انكلترا من دخولنا عصبة الامم فلا شك انها عظيمة اذ ان دخولنا الى عصبة الامم سيضيف صوتاً في جمعية العصبة الى انكلترا اذ ان بريطانيا حليفتنا ، وصوتنا لا ريب في ان يكون لها فعلاً . وان يكون بالاسم لنا . كما ان دخولنا الى العصبة سيلقي عن عاتق انكلترا مسؤوليتها تجاه العصبة والعالم بل تجاه العراق نفسه دون ان تفقد شيئاً من سيطرتها المعروفة

ويجدر بنا ان نذكر في هذا المقام انه قد يتعذر اعتبار مجرد دخول دولة ما في عضوية عصبة الامم مقياساً لاستقلالها الحقيقي الفعلي ، فهناك دول جبارة عظيمة لم تكن بين اعضاء العصبة وهل يجوز لنا ان نعتبر ذلك حطاً من استقلال تلك الدول ؟ ولنفرض الآن ان احدى البلدان الخاضعة

لنظام الانتداب تفوز بنيل استقلالها بالسيف من القوة للمنتدبة عن عصبة الامم فترغم الدول العظمى ان تعترف باستقلالها سياسياً واقتصادياً . اوهل يجوز ان نشك فى استقلالها لمجرد عدم وجودها فى عضوية العصبة ؟ اذن يجب الا نعلق الاهمية الزائدة فيما يختص باعطائنا حق الدخول الى عضوية عصبة الامم اذ لا ننسى ان الاستقلال الحقيقي كما يثبت لنا التاريخ « يؤخذ ولا يُعطى » وما الغد الا صحيفة مجسمة تصور لنا حادثات الامس . فرجل الغد ورجل اليوم هو رجل الامس بعينه وعليه فلنعتبر بالماضي

﴿ الخاتمة ﴾

والآن وقد ادركني الختام فلا بد من ان البعض ينتظرون مني ان ابدي رايي بوضوح فى موقف وضعنا الحالي فيما عدا الظواهر وفيما عسى ان يكون وضعنا بعد ان نلج الحياة الجديدة التي يعدوننا بها عند دخولنا عصبة الامم . وهذا ما اخشى ان يدخلنا فى موضوع سياسي شائك ومؤلم لا اود ان الج غمار البحث فيه فى عجالتي هذه . فلننتظر اذن الى سنة (١٩٣٢) ونرى ما يضمه الغد للامة العراقية الفتية مبتهلين اليه تعالى ان يهدينا محجة التفاهم والاخلاص فى اعمالنا فى سبيل نهوض وطننا المحبوب . وان غداً لناظره قريب !!!

نعم ، سوف ندخل العصبة كعضو من اعضائها ولكن ماذا تكون الفائدة من تلك العضوية التي نعلق عليها الآمال الكبيرة اذا لم نبذل جهودنا فى سبيل ازالة الضعف فينا واذا لم نتخلص من وقفة الضعيف امام القوي فيتسنى لنا بعد هذا ان نقف كالقوي امام القوي ؟!! وهل ذلك بالصعب علينا اذا اتفق ابناء العراق عامة على مختلف طبقاتهم ومعتقداتهم اولاً ثم اذا اتفقت الدول العربية على منهاج التحالف او الاتحاد ؟!!

نحن نلوم الغربي ، وما اللوم الا علينا ، فالغربي بشر وليس من بشر الا ويريد استخدام الضعيف لمصالح ذاته . والتاريخ عليم خبير فليس من شعب قوي ناهض شعر فى جبروته الا ومال نحو اتساع سلطانه وتوفير ثروته وذلك لا يكون الا باستخدام الخامل الضعيف الذي لا يقوى على

الاتحاد ورفاقه للدفاع عن كيانه وحقوقه الانسانية . ولنفرض ان للدولة المنتدبة سياسة تنافى مصلحة البلاد التى تحت انتدابها تريد تنفيذها فى تلك البلدان واوضح مثال هو سياسة التفقير والتفريق التى يتبعها المستعمرون فى البلدان الخاضعة لسيطرتهم — اوهل يمكن تنفيذها دون مساعد لها من اهل البلاد ؟ او هل يبعد ان تضطر القوة للمنتدبة على العدول عن خطتها اذا ما وجدت امامها الشعب متحداً فى رأيه مصراً مضحياً الغالي والثمين فى سبيل الدفاع عن كيانه واقفاً كـكتلة قوية مقاوماً بكل ثبات كل عمل ينافي مصالح وطنه ؟!!

ان الوقت ايها السادة قد دنا ومعظم الشبيبة قد عرفت معنى الحياة ان نعارك باسلحة الاتحاد والعرفان لتشييد ذلك قصرنا الذهبي وتحقيق آمالنا واحلامنا . فليس من قوة اقوى من الاتحاد ، اتحدت ولايات اميريكا و بين جدارها الالماني والافرنسي والانكليزي فشيدت اعظم دولة في العالم . اجتمع ابناء سويسرا وهم يتكلمون باللغات الثلاثة فشيدوا دولة تقود العالم باداجا تحير الكون بسعادة ابنائها وسيادة العلم فيها فهل من بعيد علينا ان نشيد الوحدة والتكاتف التى تحتاجهما بلادنا ونحن نفكر ونشعر ، نحب ونكره ، ننشد ونتطق فى لغة واحدة ؟

فما هو الأساس القويم والمبدأ الرفيع الذى يجعل الأمة امة ذات شأن ؟ وما هي الصخور التى تشيد ركن وحدة الأمة ونهوضها ؟ كان الدين عاملاً قوياً فى الازمنة الغابرة فهذا زمن وحروب الدين اضاعت فيه شأنها الغابر : « مسيحي عارك مسيحياً ومسلم حارب مسلماً » فحوادث الحرب العظمى خير تأييد لقولي : ما هو اذن الركن الذى ترتكز عليه وحدة الأمة ونهوضها ؟ فان الجنس ولاشك عامل ضعيف فى تركيب مواد اساس الاتحاد بين افراد الأمة إذ ليس من دولة فى عالم الوجود هى نقية بالدم فى اجناس ابنائها ، وهناك عوامل اخرى بحث فيها اساتذة العلم السياسي : بحث بعضهم فى عامل الحدود كعامل قوي فى تشييد ركن التكاتف والاتحاد بين افراد الدولة وبحث آخرون فى عامل الوسط الا ان الكثير اجمع رأيهم — وهو الرأي الصواب — على ان الأمة لا تكون أمة

ذات شأن الا بروح حية ومبدأ صميم . هي الروح الاميريكية التي جعلت اميريكا اميريكا ، هي تلك الروح للبنية على تاريخ مجيد والشعور بالاشتراك فى الميول والاعمال والتضحية الحقة فى سبيل مبدأ شريف التي ولدت حب التآخي والتعاضد ففازت بتشييد ولايات متحدة من ابناء لغات عديدة وعناصر مختلفة واديان كثيرة : الامة لا تكون امة الا بروحها القائمة على ركن ادابها وتاريخها وعوائدها فبدون تلك الروح يكون الشعور بالوحدة واتفاق الرأي امراً صعب للنال وهل عراقنا يا ترى بحاجة الى تلك العوامل التي يتألف منها الروح القومي بل وهل شرقنا العربي بافتقار الى الاعمدة التي تسند بناء النهضة والاتحاد ؟ لاوربي فان الآداب العربية وتاريخ الشرق العربي وان مآثر السلف وعاداتهم واخلاقهم كل هذا واعمال الرجال المخلصين تظفر لنا اكليلاً من لؤلؤ الوئام والوفاق (رغم الايدي التي تشتغل فى سبيل تأليف الشقاق والتفريق بيننا) ما يجعل عراقنا المحبوب امة متحدة ذات شأن والشرق العربي مجموعة دول متفقة ، قوية واسعة تضاهي الدول العظام — دولة عربية متحدة وكل عضو يعمل فيها فى سبيل انعاش تلك الوحدة القومية الكبيرة — فهذا حلم نرجو خيراً بتحقيقه فلنسع واقفين بصبر وثبات امام من يريد هدمه إذ ان فيه املاً وفى تحقيقه تؤلف دولة نرفع راسنا فخراً بها . فنترك وراءنا ذكراً طائلاً دائماً ومفخرة يسجلها لنا تاريخ نهضة بلادنا العزيزة !

تصحيح :

الصفحة ١٤

السطر ٤ : يضاف كلمة (للنافق) بعد : نحن العراقيين على نظام الانتداب

السطر ١١ : (حصلت) بدلاً من جعلت

THE LEAGUE OF NATIONS

AND

IRAQ

BY

Nasim Sousa, B.Sc., M.A., Ph.D.

REPRINTED FROM AL-ALAM UL-ARABI OF JUNE 6th, 7th AND 9th 1931.

سوسه ،نسيم
عصبة الامم والعراق
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01019438

341.1
Sus6wA

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
LIBRARY

327.567
S964uA